النهار
8/ 11

بين نظام راعي الخنازير ونظام غاسل الصحون: من الأكثر تقدّماً؟

سليم نصار

تميزت الزيارة التي قام الزعيم السوفياتي نيكيتا خروتشيف لنيويورك خريف ١٩٦٠، بحادثتين طريفتين: الأولى، يوم استخدم ضربات حذائه على الطاولة للتعبير عن استيائه من أداء منظمة الأمم المتحدة. والثانية، استعماله احيانا شرفة السفارة السوفياتية كمنبر للترويج للشيوعية عبر مترجم كان ينقل خطبه النارية للمارة ورجال الأمن.

حدث مرة ان لوح احد المستمعين بيده طالباً طرح سؤال محدد على خروتشيف. ولما أشار اليه بأن يتفضل ويعرض السؤال، قال: أنا يوناني الأصل أدعى سبيرو... جئت الى هذه البلاد فقيراً معدماً لا املك أكثر من أجرة السفر. وباشرت رحلة عمري في غسل الصحون داخل مطابخ المطاعم كي أوفر أقساط المدرسة. وبعد مرور سنوات عدة، وبفضل النظام الذي فتح أمامي فرص تحقيق الطموحات، أصبحت رئيساً لمجلس إدارة شركة «فوكس للقرن العشرين» التي يزيد عدد موظفيها على الألفين. هل هذا ممكن في نظامكم الاشتراكي؟

وانتفض خروتشيف غاضباً وهو يستمع الى المترجم، ثم رد على سبيرو بصوت يحمل نبرة التحدي، قائلا: لو كنت في مكان آخر يسمح لي بخلع قميص لأريتك آثار العصي المطبوعة على ظهري. انا يا سيد سبيرو، بدأت مسيرة حياتي كراع للخنازير. وهذه أحقر مهنة يمكن أن يمتهنها أي مواطن في روسيا. واذكر ان صاحب المزرعة كان يضربني بعصا غليظة كلما تأخرت عن الوصول الى الحظيرة. ولما جاءت الثورة بالنظام الاشتراكي تحررت مثل الآخرين من كوابيس الاقطاعية وحققت طموحاتي. والآن، أنا رئيس لبلاد يزيد تعداد سكانها مئة وثمانون مليون نسمة. هل هذا ممكن في النظام الرأسمالي؟

بعد ٤٨ سنة حقق باراك أوباما الطموح الذي أعلن عنه خروتشيف في البلاد التي وصل اليها من كينيا مثلما وصل اليها سبيرو من اليونان. مع فارق اساسي هو ان نيكيتا خروتشيف حقق طموحاته عبر التدرج الحزبي وليس عبر الانتخابات الشعبية. واللافت في المقارنة بين الرئيس السوفياتي السابق والرئيس الاميركي الجديد، ان والد اوباما بدأ حياته يرعى قطيع الماعز الخاص بالعائلة في قرية كينية نائية قرب بحيرة فيكتوريا. وكان ذلك قبل التحاقه بمدرسة القرية حيث حاز على الشهادة الابتدائية. وفي سن الـ٢٣ نال منحة لاكمال دروسه في الولايات المتحدة، حيث التقى فتاة بيضاء خجولة في جامعة «هاواي» لم يلبث ان تزوجها سنة ١٩٦٠. وفي كتابه عن سيرته الذاتية، وصف أوباما لونه الأسمر بأنه نتاج لقاح بين والد أسود كالزفت ووالدة بيضاء كالحليب. وقد استغل خصومه جذور والده الكيني وديانته الاسلامية (حسين) وانتماءه القبلي (قبيلة ليو) ليطعنوا بشرعية جنسيته الاميركية. ومع انه بقي يفاخر بالرعاية الاستثنائية التي أولته إياها جدته مادلين دانهم التي توفيت يوم الانتخاب... الا انه كان ممتناً للتنشئة الصارمة التي وفرتها والدته، اي التنشئة التي بلورت شخصيته وضبطت اخلاقه وأطلقت طموحاته. وفي مؤلفه وعنوانه: «أحلام والدي» يروي أوباما كيف كانت تقرعه والدته عندما تلاحظ هبوطاً في علاماته المدرسية. وكانت تحذره من الركون الى الحظ، مشجعة إياه على مضاعفة الجهد لأن الاعتماد على الحظ لن يحقق الأحلام. وهو يتذكر نصائحها الغالية في ضرورة موازنة الجهد الشخصي بعوامل الثقة بالنفس والرضا عن الذات. وقد اكسبته هذه الصفات روح التحدي وعدم الانصياع للفشل. ومن هذه الروحية استخدم في حملته الانتخابية شعار «نعم... نستطيع».

حدث في سهرة «عيد البربارة» عندما يضع كل مشارك قناعا يمثل تصوره لطموحاته الوجدانية، ان لاحظت منظمة الاحتفال، وجود شخص فارع القامة يرتدي قناعا يمثل وجه أوباما. ودنت منه ثم رفعت القناع عن وجهه لتكتشف انه أوباما نفسه. ولما سألته ما اذا كان فشل في العثور على قناع شخص آخر، أجابها بأنه راض عن ذاته وبأن شخصيته الخفية لا تتعارض مع شخصيته الحقيقية.

يجمع بعض المحللين على القول ان الثقة المطلقة بالنفس هي التي شجعت باراك أوباما على الاندفاع نحو الرئاسة على رغم الالغام التي وضعت في طريقه. أي الالغام التي زرعها منافسه ماكين بهدف تشويه سمعته وإظهاره بمظهر المرشح المخالف للصورة النمطية التي تقدمها وسائل الاعلام. ولما حطمت كبريات الصحف هذه القاعدة عبر تأييدها للمرشح الديموقراطي (الأسود) سرّب الحزب الجمهوري سلسلة اتهامات أبرزها اتهامه بمناصرة منظمة التحرير الفلسطينية بسبب صداقته لرشيد خالدي، ونشرت صحيفة واشنطن بوست» نبذة عن السيرة الأكاديمية لخالدي، ختمتها بالقول ان وجوده كمدرس في جامعة شيكاغو أتاح له الفرصة لعقد صداقة وثيقة مع سيناتور ايلينوي والمحامي الذي تفتخر شيكاغو بانه عمل وزوجته ميشيل فيها.

فريق آخر من المحللين يربط عملية وصول أوباما الى البيت الابيض بعامل الوقت، باعتبار ان الرجال التاريخيين جاؤوا في أوقات كانت شعوبهم مهيأة لاستقبالهم. ومعنى هذا ان «الحلم» الذي اعلن عنه قائد حركة الحقوق المدنية مارتن لوثر كينغ، لم يكن مقبولاً في مرحلة التمزق العنصري وفصل البيض عن السود في المدارس والحافلات والمطاعم. وهذا ما فسره داعية الحقوق المدنية ومرشح الرئاسة السابق الافريقي – الاميركي جيسي جاكسون. وفي مقالته حول هذا الموضوع كتب يقول: «يجب ان نأخذ في الاعتبار القوى المحركة لسنة ٢٠٠٨ والتي تخدم حملة المرشح الديموقراطي باراك أوباما. ومن منظار تاريخ تلك الحركة قبل ٥٤ سنة، يمثل هذا المرشح نموذجاً متطوراً لقيادة الحركة الحالية ونضالها التاريخي».

واللافت ان كاميرات التلفزيونات ركزت خلال حفلة الانتصار التي اقيمت فوق ملعب شيكاغو، على وجه جيسي جاكسون وهو يذرف دموع الفرح. كما ركزت على وجه المذيعة الشهيرة أوبرا وينفري التي رشحتها الصحافة لمنصب سفيرة، وهي تمسح دموعها وتقول: «هذا يوم تاريخي، لم نر نحن مثله من قبل». وكانت تشير بكلمة «نحن» الى الافريقيين – الاميركيين الذين نقلوا «كعبيد» من مختلف موانئ غانا ونيجيريا وليبيريا وتنزانيا وجنوب افريقيا وسواها. وقد ازدهرت هذه التجارة بسبب الحاجة الى الايدي العاملة الرخيصة، خصوصاً بعد الحرب الاهلية الاميركية واعلان الاتحاد (١٨٦١ – ١٨٦٥). وكان من اول ضحاياها الرئيس ابراهام لينكولن الذي اعلن تحريم تجارة الرقيق. علماً بأن السود قدموا خلال تلك الحرب عدداً كبيراً من القتلى الذين وصل عددهم الى ٦٢٠ الف نسمة. اي ٢ في المئة من عدد السكان في حينه. وهذا ما حاول مارتن لوثر كينغ ان يظهره للمجتمع الاميركي عندما قال ان الدم الاحمر سال من الابيض والاسود كلون واحد، اثناء الحرب الاهلية. بل هذا ما استخدمه اوباما خلال الاحتفال بذكرى مارتن لوثر، مطالباً الشعب الاميركي بمختلف اطيافه ان ينبذ «الخطيئة الاصلية» ويتصالح مع ماضيه. وهو يعني بـ«الخطيئة الاصلية» رفض المساواة بين الابيض والاسود اجتماعياً وسياسياً، الامر الذي يؤكد توارث النظرة العنصرية منذ انتعاش تجارة المزادات العلنية في نيو اورلينز. لهذا وصفت الصحف المؤيدة لأوباما، انتصاره بانه «تغيير» صحيح يصب في مصلحة تحقيق الحلم الذي بشّر به مارتن لوثر كينغ. وقد اثبتت الانتخابات ان تحقيق المساواة اصبح فرصة متاحة لكل شرائح المجتمع الاميركي.

مقابل هذه الخطوة التاريخية التي قامت بها الاكثرية البيضاء، يتوقع المراقبون ان تتصرف الجالية السوداء بمسؤولية وطنية اكثر احتراماً واكثر انضباطاً، خدمة لمثلها الاعلى الذي اصبح رمز الدولة. كذلك يتوقع أوباما من الغالبية البيضاء ألا تزرع في طريقه الالغام السياسية والعنصرية والامنية كي تثبت ان الولايات المتحدة لا تزال بلاد «الواسب» Wasp – اي البيض الانكلوسكسون البروتستانت. وقد سبق للرئيس الاميركي جون كينيدي ان سجل مثل هذا الهدف في مرمى الشريحة الاجتماعية التي حكمت الولايات المتحدة على مدى الاجيال الماضية. ومع ان تيد كينيدي كان من اول المروجين لانتخاب اوباما، الا ان تأييده في العمق لم يكن بسبب موقف الحزب الديموقراطي بقدر ما كان اعتراضاً على احتكار السلطة من قبل «الواسب». ولكن الفوز الساحق الذي حققه رجل اسود من خارج هذا النادي، يؤكد نهاية قاعدة الحكم السابق لضمان نفوذ الانكلو – سكسوني الابيض.

عقب انتخابه رئيساً، أعلن باراك اوباما ان التبعات الثقلية التي يتوقع تحقيقها قد لا تنضج قبل سنتين. وفي رأيه، انها تحتاج الى ولاية ثانية كي تنفذ كبرنامج متكامل. وكان بهذا التلميح يشير الى احتمال التجديد لولاية ثانية في حال اتسعت الازمة الاقتصادية الخانقة، او فشلت خطة الانسحاب من العراق.

اثناء زيارته لبغداد أطلعه الجنرال على المتاعب التي تعانيها القوات الاميركية، ووضع امامه الخرائط المتعلقة بخطط المستقبل. وفهم أوباما من الجنرال ان مدة ١٦ شهراً لن تكون كافية لانشاء قوة محلية قادرة على فرض النظام والقانون. ومع هذا كله، فقد هنأه على معالجته للمشاكل القائمة، وأكد له انه لو كان في موقعه لأقدم على الخيار ذاته. وقال له ايضاً: في حال اصبحت رئيساً للجمهورية، فإن مهمتي ستكون سياسية بصفتي قائداً اعلى للقوات المسلحة. عندئذ سأضطر لمراجعة المشاكل القائمة من زاوية الامن القومي، وتكاليف الحرب، والضغوط التي يعانيها جنودنا، وكان بهذا الجواب يحاول فصل عهده عن عهد جورج بوش الذي ساهمت اخطاؤه المتراكمة في فوزه وفوز الحزب الديموقراطي داخل الكونغرس ومجلس النواب.

وعلى هذا اخبرني رئيس الغالبية الديموقراطية السابق السناتور جورج ميتشيل، بان الحكمة تفضي باشراك جمهوريين في الحكم لئلا تصبح اميركا في عهدة حزب واحد وموقف واحد. ومن المؤكد ان هذه المشاركة ستخفف عنه حدة الانتقادات، خصوصاً ان اداءه قد يفتقر الى الاختبار والتجارب التنفيذية. يقول جون ماكين ان هناك اكثر من ثلاثين مشكلة معلقة تنتظر الحسم قبل ان يبدأ اوباما بمراجعة القضية الفلسطينية ومسألة العراق. وهو يعني ان الازمة الاقتصادية الخانقة ستتصدر اولويات الرئيس الاميركي الجديد الذي وعد الشعب بتخفيض الضرائب وتوسيع برامج الخدمات الاجتماعية. كما جعل من شعار «التغيير» صورة ثابتة لحملته الانتخابية. والمؤسف ان الناخبين سيتذكرون هذا الشعار إذا تأخر باراك أوباما في تنفيذ مطالبهم الملحة!

البيان
8/ 11

الغرب يبحث عن «مارشال» عربي

أحمد الكناني

في أعقاب الحرب العالمية الثانية هبت الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ الاقتصادات الأوروبية التي خرجت مدمرة وضخت مابين ١٢ إلى ١٧ مليار دولار وهو مبلغ هائل بحسابات تلك الأيام. ولولا هذا الإجراء التمويلي الضخم الذي أطلق عليه (مشروع مارشال) ما تمكنت الاقتصادات الأوروبية من استعادة عافيتها بسرعة ولما شهدت أوروبا النمو الاقتصادي الهائل الذي تعيش منه الآن.

فقد أدركت الولايات المتحدة، بعد أن خرجت من عزلتها، أن تطورها وتفوقها صار مرتبطا بالازدهار والنمو في أوروبا، إلى جانب الخشية من الاتحاد السوفييتي، فكان مشروعها الذي وضعه الجنرال جورج مارشال رئيس هيئة أركان الجيش الأمريكي، ثم صار فيما بعد وزيرا للخارجية. واستطاع هذا الوزير العسكري أن يعيد تجديد الاقتصاد الأوروبي بما يتوافق مع مصالح الرأسمالية الأمريكية، وأن يحقق لبلاده التفوق غربيا وعالميا من داخل بنية الاقتصاد الغربي. فقد كانت المشكلة غربية، وكذلك كان الحل.

اليوم ومع الأزمة المالية الغربية المستحكمة، يبحث الغرب كله سواء الولايات المتحدة أو أوروبا عن مشروع مارشال جديد ينقذها من هذه الأزمة، فالطرفان في مأزق معقد ومتنام نشأ عن خلل في بنية وآليات النظام الاقتصادي على ضفتي الأطلسي، لظروف متشابهة ولأسباب متقاربة. والطرفان بما اتخذاه من إجراءات لتبريد الأزمة لم يتمكنا بعد من التغلب عليها، لأن الإجراءات التي تمت ليست كافية. ولابد من مشروع إنقاذ يتجاوز ما لديهما من قدرات، كي لا تظل الحلول نوعا من الدوران في مدار ثابت إلى حد التجمد.

وفي إطار البحث عن الحلول المستوردة من خارج المعسكر الغربي، ينعقد في يوم السبت الموافق الخامس عشر من تشرين الثاني الجاري، مؤتمر قمة مجموعة العشرين، بالعاصمة الأمريكية. وينعقد هذا المؤتمر بدعوة من الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش. وتضم مجموعة العشرين الدول الصناعية الكبرى ودول الأسواق الناشئة. وتعتبر المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة الممثلة ضمن اطر المجموعة.

ويأتي هذا الاجتماع الذي يعد مؤتمر قمة العالم، بعد سلسلة من الاجتماعات والمؤتمرات الدولية التي انعقدت الغرض نفسه التي تعقد له هذه القمة، منذ شهر تشرين الاول الماضي، بعد أن ضربت الأزمة المالية العالم. وكل هذه الاجتماعات تمكنت من بلورة صيغ ورؤى تهدف للاتفاق على مخرج عالمي من هذه الأزمة، لكن ينقصها الاتفاق العالمي حولها، اذ ثبت للجميع ان التغلب على الأزمة لن يكون بمقدور دولة واحدة مهما عظمت، ولن يكون بمقدور تكتل واحد مهما كان قويا ومتماسكا، فالحل لابد وأن يكون عالميا لأن الأزمة تتسم بهذه السمة.

وكانت أوروبا قد شهدت أول تحرك جماعي، بانعقاد القمة المصغرة التي ضمت ألمانيا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا في الرابع من تشرين الاول الماضي بدعوة من الرئيس الفرنسي نيكولاي ساركوزي بصفته رئيس الاتحاد الأوروبي، ثم توالت الاجتماعات: قمة دول اليورو، قمة مجموعة الدول الصناعية السبع، قمة العشرين(١٢ تشرين الأول)، قمة الاتحاد الأوروبي، القمة الفرانكفونية، قمة (أسيم) التي ضمت دول الاتحاد الأوروبي وسبع عشرة دول آسيوية.

ومن هذه القمم جاءت خطط إنقاذ عاجلة عبر تدخل الدول بضخ نحو أربعة تريليونات دولار في الأسواق والمصارف المالية لتخفيف حدة الأزمة. وتركزت عمليات الضخ في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. كما جاءت خطوة خفض أسعار الفائدة في الولايات المتحدة واليابان والصين ومن المتوقع ان تحذوهم دول أخرى.

كما تحرك صندوق النقد الدولي لإنقاذ الدول التي توشك على الإفلاس مثل: ايسلندا(مليارا دولار)، وأوكرانيا (١٦ مليار دولار)، والمجر(٢٥مليار دولار). واتفقت دول جنوب شرق آسيا (آسيان) مع البنك والصندوق الدوليين على إنشاء صندوق لإنقاذ الدول من الأزمة ولشراء ديون المؤسسات المتعسرة. وكان الغرب كالعادة هم الطرف الغائب عن العمل المشترك. وقد أسفرت هذه القمم أيضا عن مشروعات تتفق كلها على ضرورة إصلاح النظام المالي والاقتصادي في العالم. لكن بعض الدول ترى انه لم يعد مقبولا استمرار النظام الذي أدى الى حدوث هذه الازمة، وتطالب بوضع نظام جديد متعدد الأقطاب، لاتنفرد فيه الولايات المتحدة بتقرير مصير العالم، لأن هذا الانفراد هو ما أدى إلى الأزمة الحالية. وهنا مكمن الخلاف الذي انتج بالفعل ثلاث رؤى دولية للعلاج، وهذه الرؤى هي:

× الرؤية الأمريكية و الرؤية الأوروبية و الرؤية الآسيوية وبالأدق الصينية

كانت هذه الرؤى هي المحفز للولايات المتحدة لتجميع الجهود الدولية، بما يحقق بينها نوعا من التقارب الدولي وبما لا يخل بأسس الهيمنة الأمريكية على الاقتصاد العالمي، ومن هنا جاءت الدعوة الى عقد فمة العشرين، استجابة لضغوط اوروبية وصينية، وكمقترح متطور لما طالب به روبرت زوليك رئيس البنك الدولي، الذي اتهم مجموعة الدول السبع الصناعية بالفشل في القيام بعملها، مطالبا بمجموعة أوسع لتولي شؤون العالم الاقتصادية، وهو مايؤكد التناغم بين السياسة الأمريكية وتحركات البنك الدولي، وهو ماقد تسفر عنه نتائج القمة.

وفي كلمته التي ألقاها يوم الأحد السادس والعشرين من تشرين الأول اكد الرئيس الأمريكي جورج بوش ان هذه القمة ستناقش أسباب المشاكل في الأنظمة المالية العالمية، وتراجع ما تم من حلول، لبلورة مبادئ اصلاح هذه الهيئات والمؤسسات. وسوف نركز في القمة على التحديات قصيرة الأجل. ويجب على الحكومات أن تجدد التزامها بأساسيات النمو الاقتصادي الطويل الأجل في الأسواق الحرة والمؤسسات الحرة والتجارة الحرة.

وهكذا حدد الرئيس بوش تصوره للقمة، فهو يريد منها التعامل مع الأزمة وسبل حلها من دون المساس بفلسفة النموذج المالي والاقتصادي الذي تتبناه بلاده، على الرغم من أن هذا النموذج هو ما أنتج الأزمة وصدرها للعالم. وكأنه يرد على الانتقادات التي ترددت في أوروبا وآسيا وأميركا اللاتينية ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

لكن الأوروبيين لا يتفقون مع الرئيس بوش في تصوره، فهم يريدون إعادة مأسسة النظام الاقتصادي العالمي، عبر تطوير المؤسسات الاقتصادية الدولية القائمة، و بما يوسع دائرة القرار في الصندوق والبنك الدوليين.

وهم في ذلك يتفقون الى حد ما مع الصين، بل ان الرئيس الفرنسي يذهب لأبعد من ذلك بدعوته الى إصلاح الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وهذا ما أعلنه أمام القمة الفرانكفونية، حيث طالب بتخصيص مقعد دائم لأفريقيا بمجلس الامن، وبحضور صيني وهندي فاعل في حل مشكلات العالم، وذلك في معرض حديثه عن مسببات الأزمة المالية وعلاجها، اذ يرى ان العالم أصبح متنوعا، ولم تعد فيه قوة مطلقة.

وأمام قمة (أسيم) دعا الأوروبيون الى إخضاع المؤسسات الاقتصادية المتسببة في الأزمة لقواعد محاسبة صارمة. ويطالب الأوروبيون أيضا باستحداث آليات جديدة للإنذار المبكر والإنقاذ المالي من خلال انشاء صندوق مالي جديد يتبع صندوق النقد الدولي، ويتولى تمويل حلول الخروج من الأزمة المالي العالمية، على غرار فكرة مشروع مارشال. ومن أجل هذا الهدف يتفق الأوروبيون والأميركيون على دور المملكة العربية السعودية، على دور الصناديق السيادية العربية كممول.

ويرى الأوروبيون أن إعادة مأسسة النظام الاقتصادي الدولي ستنهي سطوة الدولار كعملة مهيمنة، ويمنح الدولة دورا اكبر في إدارة وتوجيه النشاط الاقتصادي، بل ان الرئاسة الأوروبية دعت الى إنشاء صناديق سيادية لتملك وإدارة المؤسسات الحيوية داخل الاتحاد الأوروبي، وهو مايعني ولادة جديدة للرأسمالية تخالف النمط الذي يسود الولايات المتحدة، وتروج له الرأسمالية الأمريكية.

وتقترب روسيا والصين من التصور الأوروبي، وتراه بكين منصفا لها اقتصاديا وسياسيا، لذا لم تبد رفضها لفكرة إنشاء صندوق للتمويل في اطار صندوق النقد الدولي لكنها تشترط أن يكون مصحوبا بنظام مالي جديد، تزداد فيه قدرة الدول النامية على ادارة قواعد اللعبة المالية والاقتصادية العالمية. فالصين تمتلك احتياطيا ضخما من العملات الصعبة يقدر بنحو تريليون وتسعمئة مليار دولار.

وتليها في ذلك عالميا اليابان بنحو تريليون ومائتي مليار دولار، ثم روسيا باحتياطي يقدر بنحو خمسمئة مليار دولار. أما العرب فتتراوح الاحتياطات النقدية لديهم مابين تريليون ونصف إلى نحو تريليوني دولار، ومعظم هذه المبالغ موظفة في الصناديق السيادية لدى الغرب. وهنا مكمن الصراع بين التصورات الأمريكية والأوروبية والصينية للحلول المقترحة للأزمة، فبينما ترحب أوروبا بالدور الصيني الصاعد كورقة ضغط لإنهاء انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على النظام العالمي، وتتفق مع الصين على توسيع دورها في إدارة المؤسسات الاقتصادية الدولية، فان الولايات المتحدة الأمريكية تميل إلى استحضار المال العربي بديلا عن الطموح الصيني، ذلك لأن العرب لا يمتلكون القوة التفاوضية التي لدى الصين. كما أنهم على المستوى الرسمي لا يهددون مطلقا من قريب أو حتى من بعيد مكانة الولايات المتحدة عالميا.

ويبدو أن الأوروبيين صاروا يشاطرون الأمريكين رؤيتهم مؤخرا من دون أن ينال ذلك من ورقتهم الصينية. وهذا هو سر التحركات الأمريكية والأوروبية إلى المنطقة العربية خلال الأيام الماضية، فالغرب يريد من المال العربي تمويل المارشالية الجديدة.

ولهذا فان المملكة العربية السعودية مرشحة على وجه الخصوص لتأدية دور عالمي على عدة مستويات: (١) ضخ المال لحل الأزمة المالية العالمية.(٢) ضمان تدفق النفط إلى السوق العالمي بأسعار لا ترهق تتناسب مع أزمة الاقتصادات الغربية، خاصة بعد قرار أوبك بخفض الإنتاج.(٣) مساندة الدولار كعملة عالمية لا تزال قادرة على تسعير النفط. وهو ما يعني أن المستقبل سيشهد مزيدا من التقارب الغربي السعودي، بل والخليجي عموما، على حساب تهميش دول عربية كبرى.

ومن الملاحظ أن الدول العربية ذات الاحتياطات المالية لا تمانع في التدخل لإنقاذ العالم من أزمته، وهو ما يعطي العرب فرصة تاريخية للتأثير في القرارات الدولية الصادرة من عواصم الغرب باتجاه توظيفها من أجل القضايا العربية، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية.. ولكن هل يفعل العرب ذلك؟ وإذا فعلوا هل يكتب لهم النجاح؟ الإجابة ستبدأ من طاولة مؤتمر العشرين، لكنها لن تتبلور إلا حين ميسرة.

مجموعة العشرين تعتبر منتدى يضم ممثلين لكل قارات العالم، فضلا عن صندوق النقد والبنك الدوليين. فهي تضم: الولايات المتحدة وكندا، والبرازيل والمكسيك والأرجنتين، والاتحاد الأوروبي وفرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة، وروسيا والصين واليابان والهند واندونيسيا وكوريا الجنوبية وتركيا والسعودية، وجنوب أفريقيا، واستراليا.

وقد تأسست هذه المجموعة في عام ١٩٩٩ في برلين لتعزيز الحوار بين الشمال والجنوب. وتعتبر المملكة العربية السعودية هي الدولة العربية الوحيدة الممثلة في هذه المجموعة. وتجتمع الدول العشرين دوريا من خلال قادتها وممثليها الماليين والاقتصاديين لتدارس أحوال العالم ومشكلاته.

الأهرام
8/ 11

العلاقات المصرية ـ الأمريكية في ظل إدارة أوباما!

مكرم محمد أحمد

الإسرائيليون يتوقعون علاقات أكثر إشراقا مع الولايات المتحدة في ظل رئاسة باراك أوباما، أول رئيس أسود يدخل البيت الأبيض، ويرون فيه صديقا لإسرائيل يمكن الاعتماد عليه، برغم أنه لايزال يحمل اسم والده حسين. كيني مسلم ارتبط بزواج غير ناجح مع أمريكية بيضاء تدرس علوم الأنثربولوجيا، أنجب منها باراك أوباما أيقونة الولايات المتحدة السوداء الذي سحق الجمهوريين في انتخابات منفردة لن تشهد لها الولايات المتحدة مثيلا، والأوروبيون يتطلعون مع وصول أوباما الى البيت الأبيض الي علاقات جديدة مع الولايات المتحدة تقوم على قدر أكبر من المشاركة الحقيقية مع أمريكا وعلى جهد مشترك ومتكافئ يحاصر مخاطر أزمة الركود الاقتصادي التي صدرتها الولايات المتحدة الي العالم يخلو من نزعات الهيمنة التي فرضتها إدارة بوش، والعرب خصوصا عرب المهجر، يتحمسون للرئيس الأمريكي الجديد ربما لأسباب عاطفية تتعلق بالبذر الثقافي المشترك وتقارب اللون، وربما كرد فعل لسياسات بوش الابن بعد أحداث واشنطن ونيويورك حيال المهاجرين العرب والمسلمين التي جعلتهم موضع شكوك الأمريكيين وامتهنت حقوقهم المدنية كمواطنين أمريكيين! تري ماذا يتوقع المصريون من الرئيس الأمريكي

كي الأسود باراك أوباما؟!، وهل يمكن أن تشهد العلاقات المصرية. الأمريكية مرحلة انتعاش وتحسن بعد مرحلة عصيبة من الخلاف المكتوم تحت السطح مع نهاية فترة بوش وصلت الى حد انقطاع الود بين الرئيسين مبارك وبوش..، أو أن باراك أوباما الذي جاءت به الجماهير الأمريكية في ظروف صعبة تمر بها الولايات المتحدة سوف يركز أكثر على مشكلات البيت الأبيض تنفيذا لوعده لملايين الأمريكيين بعد ظهور نتائج الانتخابات بأن التغيير قادم الى واشنطن لا محالة.. ثم ما هي الأولوية التي يمكن أن تحظى بها مشكلات الشرق الأوسط على جدول أعمال رئيس أمريكي جديد متخم بقضايا الداخل؟!، أم أن أوباما سوف يجد نفسه مضطرا الى التعامل مع قضايا الشرق الأوسط في فترة متأخرة من رئاسته كما حدث مع كل من الرئيس الديمقراطي كلينتون والجمهوري بوش الابن الذي يعتبره الأمريكيون أسوأ رئيس حكم الولايات المتحدة!

أسئلة عديدة ربما تكمن، اجاباتها المحتملة في عدد من الحقائق المهمة لحين تأكيدها. أولاها، أن أوباما يدخل البيت الأبيض برغم حداثة سنه(٤٧ عاما) وبرغم لونه الأسود، رئيسا قويا يستند الى تأييد جماهيري واسع يكاد يقرب من أن يكون تفويضا عاما بضرورة إحداث تغيير شامل، يملك أغلبية ديمقراطية مريحة في مجلسي الكونجرس النواب والشيوخ، تستند الى تأييد ملايين الأمريكيين الذين شاركوا في انتخابات رئاسية وبرلمانية هي الأفضل والأكثر تنظيما على امتداد تاريخ الانتخابات الأمريكية، تمكن خلالها باراك أوباما من تطويع أساليب التكنولوجيا الحديثة، الإنترنت والمحمول والتليفزيون، إضافة الى حماسة مليون متطوع شاب لخدمة عمليات تسجيل عشرات الملايين من الناخبين الشباب الجدد الذين يصوتون أول مرة، وتلقي تبرعات المواطنين البسطاء عبر الإنترنت التي مكنت أوباما من انفاق ٧٠٠ مليون دولار علي حملته الانتخابية هي الرقم الأضخم في تاريخ الانتخابات الأمريكية، وحشد ما يقرب من ١٣٠ مليون مواطن أمريكي شاركوا يوم الانتخابات في عمل علمي جماهيري منظم يمتلئ حماسة يعكس قدرة أوباما على تخطيط وتنظيم وادارة حملة انتخابية هي الأكثر تنظيما ونجاحا في تاريخ الولايات المتحدة.

وثانيتها، أن التغيير الذي أطلق أوباما صيحته الأولى ليصبح موجة عاتية تجتاح الولايات المتحدة من أقصاها الي أقصاها، يفرض علي الرئيس الأمريكي الجديد جدول أعمال محددا، يعالج إرث الفشل الذريع الذي تركته إدارة بوش الابن، ابتداء من الأزمة المالية الكبري التي أدخلت الاقتصاد الأمريكي مرحلة ركود تهدد بزيادة معدلات البطالة، الى حرب العراق التي لاتزال تستنزف ١٠ مليارات دولار كل شهر من الخزانة الأمريكية التي تعاني ضخامة المديونية والعجز، الى سياسة خارجية سيئة أدارها المحافظون الجدد في إدارة بوش، هدمت مصداقية الولايات المتحدة في معظم دول العالم، وزادت من كراهية الشعوب لها، الى فشل ذريع في الحرب على الإرهاب مكن كلا من طالبان والقاعدة بقيادة بن لادن الذي مازال حيا من مواصلة عمليات الإرهاب في أفغانستان وباكستان والعراق ومناطق أخرى في العالم، كما فرض التغيير نفسه على جدول أعمال أوباما بسبب الاستقطاب الحاد الذي جعل ١٪ فقط من الأمريكيين يملكون ٤٠٪ من ثروة المجتمع الأمريكي، بينما الطبقة الوسطي التي تتشكل من أكثر من مئة مليون أمريكي غارقة حتي أذنيها في ديون الرهن العقاري، تعاني فوق ذلك.

مشكلات الرعاية الصحية والقلق على الوظائف وانعدام اليقين بمستقبل آمن يحفظ لبلادهم مكانتها باعتبارها القوة الأكبر والأكثر تقدما في عالمنا الراهن.

واذا كانت هذه الحقائق تفرض على أوباما جدول أعمال محددا تتصدره مشكلات الداخل الأمريكي، فالأمر المؤكد أن أوباما سوف يجد نفسه بسبب تشابك المشكلات مضطرا لتوسيع جدول أعماله وأولوياته لتشمل الشرق الأوسط، لأنه يريد أن يسحب قواته من العراق في أسرع وقت ممكن، ويعتبر ذلك أولوية مهمة تمكنه من توفير عشرة مليارات دولار كل شهر تساعده على مواجهة مشكلات الركود الاقتصادي، لكنه يريد في الوقت نفسه أن يضمن مستقبلا آمنا للعراق بعيدا عن سيطرة تنظيم القاعدة أو هيمنة إيران، ويريد أن يجرب الحوار مع الأعداء والأصدقاء على حد سواء، قبل أن يسلك طريق المواجهة أو يقع في حماقة الحرب الاستباقية كما فعل بوش، لعله يستطيع أن يصل الى حل متوازن للملف النووي الإيراني، ويضمن الحفاظ على سعر معقول للبترول يحقق مصالح المستهلكين والمنتجين، ويحفز الأوروبيين على أن يشاركوه جهدا صادقا لتطويق أخطار مرحلة الركود الاقتصادي الذي يهدد العالم أجمع، وربما يكون أوباما أكثر ترحيبا بدور أوروبي متزايد يساعد على حل مشكلات عالمية واقليمية تؤثر في توازن المصالح في العالم أجمع.

ومن هذا المنطلق، ثمة فرصة مهمة لإنعاش العلاقات الأمريكية. المصرية، لأن انجاز أي من هذه الأهداف التي يحرص عليها أوباما يتطلب مشاركة حقيقية بين رؤي الإدارة الأمريكية الجديدة ورؤي عواصم حاكمة في الشرق الأوسط على رأسها القاهرة والرياض.

وأظن أن أوباما الذي يحسن اختيار معاونيه، ويعتمد على متخصصين أمريكيين يضعون المصلحة الأمريكية أولا، والتي تجلت في اختياره لنائبه بايدن رئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي وواحد من أكثر السياسيين الأمريكيين المتخصصين في الشؤون الخارجية احتراما، كما تجلت في عزمه علي الافادة بخبرات وزير الخارجية الأسبق كولن باول، الذي لايزال يحظي باحترام واسع داخل أمريكا وخارجها الذي شق عصا الطاعة على الحزب الجمهوري، وساند أوباما لاقتناعه بأن أوباما هو الأقدر على إصلاح صورة الولايات المتحدة في العالم الخارجي التي أفسدتها إدارة بوش، هذه الإدارة الجديدة لأوباما سوف تضم باليقين شخوصا أحسن اختيارا وأفضل قدرة من شخوص أية إدارة كان يمكن أن يجئ بها المرشح الجمهوري ماكين، الذي أحاط نفسه خلال الحملة الانتخابية بمجموعة من المحافظين الجدد أسوأ بكثير من المجموعة التي أحاطت بإدارة بوش الابن.

بالطبع لا أحد يتوقع أن تتحول العلاقات المصرية. الأمريكية، في عهد أوباما، من حالها الصعب الراهن الى حالة سمن على عسل دائم، لأن ذلك يكاد يكون أمرا متعذرا في أية علاقات دولية تنشأ بين قوة عالمية مهيمنة، تريد أن تتسلط بقرارها المنفرد علي الجميع، وبين دولة متوسطة مثل مصر لها رؤيتها ومصالحها الإقليمية والوطنية الخاصة، لكن ثمة ما يشير الى إمكان أن تصبح المصالح الأمريكية. المصرية هي الأساس في تقويم هذه العلاقات على عهد أوباما، الذي لن يدس أنفه في تفاصيل القيادة الداخلية للدول التي تربطها علاقات صداقة مع واشنطن، كما كانت تفعل إدارة بوش من خلال مشروطياتها السياسية الكريهة، لكن ثمة ما يشير الى أن أوباما ربما يكون أكثر التزاما بقضايا حقوق الإنسان من اهتمامه بقضية تصدير الديمقراطية من الخارج، ولهذا السبب سوف يبقى احترام حقوق الانسان معيارا مهما في علاقاته الخارجية، وأظن أن الارتقاء المستمر بحقوق الإنسان المصري، والتنفيذ المخلص والأمين لحقوق المواطنة من جانب حكومة الحزب الوطني، والتشديد على ضرورة منع التعذيب والإصرار علي تحقيق كل جرائمه وقضاياه، وتوسيع دائرة احترام حرية الصحافة بإلغاء عقوبة الحبس في جرائم النشر سوف يساعد كثيرا على ايجاد علاقات صحية مباشرة بين القاهرة وواشنطن على عهد إدارة أوباما بصرف النظر عن علاقة أي منهما بطرف ثالث.

لقد كانت واحدة من مشكلات العلاقات المصرية. الأمريكية نظرة واشنطن التي كانت ترى مصالحها في مصر من خلال طرف ثالث، تمثل في الاتحاد السوفيتي خلال فترة الستينيات، بحيث أصبح التقارب أو التباعد بين مصر والاتحاد السوفيتي هو الأساس في تقويم العلاقات الثنائية بين مصر وأمريكا، ثم تمثل في اسرائيل كطرف ثالث في هذه العلاقة ابتداء من توقيع اتفاقية السلام المصرية. الإسرائيلية، التي ارتبط بها برنامج المعونة الأمريكية لكل من مصر واسرائيل والذي وفر الظروف لإدارة بوش كي تحاول فرض مشروطياتها على مصر.